مجلة العلوم الاقتصادية

Journal homepage:

http://journals.sustech.edu/

دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف

"دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية السودانية"

عمر محمد أحمد إبراهيم كرار و إبراهيم فضل المولى البشير

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية

المستخلص:

هدفت الدراسة الى التعرف على ماهية المخاطر ودورها في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف. وتمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية: هل يؤثر الإلتزام بعناصر منح التمويل على تحسين الأداء المالى للمصارف التجارية السودانية؟ وهل تؤثر المخاطر الإتمانية في كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية. تم تصميم استبانة، وتحكيمها وتطبيقها على عينة عشوائية من البنوك السودانية وتمت معالجة البيانات وتحليلها من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي ، والمنهج الاستنباطي ، والمنهج التاريخي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إن الإلتزام بعناصر منح التمويل تحافظ على سلامة الأداء المالي للمصرف، ومن توصيات الدراسة: إن على الإدارة العليا للمصرف الالتزام بوضع إستراتيجية واضحة لإدارة التمويل للحد من المخاطر الائتمانية وتفعيل الاداء.

ABSTRACT:

This study aimed to identify the concept of risks and their role in the relationship between the provision of finance elements and financial performance of banks. The study problem can be summed up in the following questions: Is compliance with the provision of finance elements contributes in improving the financial performance of Sudanese commercial banks? Is credit risk affects the efficiency of financial performance of Sudanese commercial banks? A questionnaire had been designed and refereed, then applied on a random sample of Sudanese banks. The data had been processed and analyzed using the SPSS program. The study adopted the deductive, inductive, and historical methods. The study most important findings showed that the compliance with the provision of finance elements can guarantee the soundness of financial performance of bank. The study calls for the bank higher administration to design a clear strategy for managing finance in order to control and reduce credit risks, as well as activating performance.

الكلمات المفتاحية: المخاطر، الأداء المالى، عناصر منح التمويل.

المقدمة:

يعتبر التمويل المصرفي (قصير – متوسط – طويل الأجل) من أكثر الأدوات التي توليها البنوك التجارية والمؤسسات المالية اهتماما كبيراً لما يلعبه من دور فعال في النشاط الاقتصادي سواء في الدول النامية علي وجه الخصوص أو الدول المتقدمة بصورة عامة.

التمويل المصرفي يتمثل في القروض والتسهيلات التي تمنحها البنوك لعملائها، ويعد مصدراً من اهم مصادر التمويل للمشاريع الاقتصادية علي إختلاف أنواعها، ومنح التمويل المصرفي من الوظائف التقليدية التي تمارسها البنوك كمؤسسات مالية تسعي لتحقيق الربح.

بما أن البنوك مؤسسات تمويلية تسعي لتحقيق الربح لذلك تعتبر وظيفة منح التمويل المصرفي من أخطر وادق الوظائف التي تمارسها البنوك، لها تاثير متشابك ومتعدد الابعاد وممتد إلي كافة الانحاء بالنسبة إلي البنك والاقتصاد القومي، فعلي هذا النشاط يتوقف نمو البنك ونمو الاقتصاد القومي وارتقائه.

إن الجهاز المصرفي مقيد فيما يمنحه من تمويل بالقرارات والضوابط والمنشورات التي يصدرها البنك المركزي، وأيضا بالقرارات والسياسات والضوابط الداخلية التي تصدرها إدارة المصرف، وعلي الرغم من تطبيق هذه السياسات والضوابط من قبل إدارة التمويل فإن الجهاز المصرفي ما زال يعاني من عدم الوفاء في سداد بعض المديونات بحيث تواجه المصارف عند فتح التمويل الكثير من المخاطر وقد تحاول إدارة التمويل التقليل من اثارها التي قد تصل ليس الي عدم تحقيق البنك العائد المتوقع من التمويل فحسب وإنما في بعض الأحيان الي خسارة أصل التمويل (رأس المال)، فيعيش المصرف أنفلاتاً في كل أنظمته، وبالتالي يركز المصرف جهده علي علاج تلك المشاكل وينصرف علي تحقيق أهدافه المرجوة.

المتتبع للنمو في مختلف دول العالم سوف يتبين له هذه الحقيقة بل أن دولة كالمأنيا الاتحادية قد تعرضت للدمار الشامل تم تعميرها وتطوير هيكلها الاقتصادي وارتقائه عن طريق الائتمان المصرفي المدروس. كما أن النهضة اليابانية الحديثة تعزو بالكامل الي كفاءة الجهاز المصرفي الياباني الذي نهض بإنشاء وتمويل وتطوير الهيكل الاقتصادي الياباني محلياً وعالمياً.

ومن ذلك يتضح ان لسياسة تقدير عناصر منح التمويل للعملاء أثر واضح علي اتخاذ القرارات وضروبة إذا اراد البنك بلوغ أهدافه وخدمة البيئة التي يعمل فيها.

مشكله الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في مدى تاثير الإلتزام بتطبيق عناصر منح التمويل المصرفى والتى تتمثل فى الضمانات والمقدرة المالية والكفاءة الشخصية على تحسين الأداء من خلال تقليل المخاطر الإتمانية، ويمكن صياغة المشكلة في التساؤلات الاتية:

1. هل يؤثر الإلتزام بعناصر منح التمويل على تحسين الأداء المالى للمصارف التجارية السودانية.
2. هل تؤثر المخاطر الإتمانية في كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية.
3. هنالك علاقة بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء المالي فى وجود المخاطر الائتمانية.

فروض الدراسة:

1. هنالك علاقة بين الالتزام بعناصر منح التمويل وتحسين الأداء.
2. هنالك علاقة بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية.

3. هنالك علاقة بين الإلتزام بعناصر منح التمويل والحد من مخاطر الإتمان وتحسين الأداء المالى للمصارف.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسى من هذه الدراسة هو معرفة دور المخاطر فى العلاقة بين عناصر منح التمويل وكفاءة الاداء المالي للمصارف التجارية وهناك عدد من الاهداف الفرعية وتشمل الاتي :

1. معرفة أثر الإلتزام بعناصر منح التمويل فى تحسين الأداء المالى للمصارف.
2. معرفة أثر الحد من مخاطر الإتمان في تحسين الأداء المالي.
3. معرفة أثر الإلتزام بتحسين الأداء من خلال تاثيره على الحد من مخاطر الإتمان.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في الاتي :

1/ الأهمية العلمية:

أ) تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التى تعمل على معرفة أثر عناصر منح التمويل المصرفى في كفاءة الأداء المالى فى ظل وجود المخاطر الائتمانية لذا تعمل على إثراء المكتبة نظرياً .

ب) تفيد الباحثين بالمعلومات والبيانات المتعلقة بالمخاطر وعناصر منح التمويل والاداء المالي للمصارف عينة الدراسة.

2/ الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العملية للبحث في الاتي :

أ) تعمل على زيادة كفاءة أداء المصارف التجارية بتبنيها للنتائج والتوصيات المتحصل عليها.

ب) تفيد البنك المركزي وإتحاد المصارف بضرورة إن تعمل المصارف على تحسين ادائها والحد من المخاطر الائتمانية.

الدراسات السابقة:

هنالك عدة دراسات علمية حول موضوع المخاطر والتي تناولتها من عدة زوايا لعل أهمها الآتي:

دراسة : ندي عبد الماجد حامد خليل، (2007م) :

توصلت الدراسة للنتائج التالية: التمويل السليم هو الذي يتصف بذاتية التصفية اي انه يتم سداده من خلال الموارد والإيرادات الناجمة عن مزاولة النشاط دون اللجوء الي التصفية وبيع الضمانات، وعدم التزام المصارف بالضوابط الخاصة بمنح التمويل الصادرة من بنك السودان المركزي تعتبر من الاسباب الرئيسية لزيادة المخاطر.

وأوصت الدراسة بالاتي: تاهيل إدارات الاستثمار في المصارف تاهيلاً أكاديمياً اضافة الي تجويد الاداء بعقد دورات تدريبة مكثفة، والتنويع في استخدام صيغ التمويل الاسلامية من قبل المصارف فلكل صيغة عرضاً ملائماً لها .

دراسة : خالد عبد الله نصر، (2007م) :

ضمانات التمويل المصرفي والاثار المترتبة عليه، وتوصلت الدراسة للاتي: ان تقوية ضمانات التمويل من أنجح السبل لتقليل ظاهرة التعثر المصرفي وذلك لانها تقي البنك من تأخير السداد وتفويت فرصة الاستثمار مرة اخري، تقوية الضمانات بمنع اللجوء الي الإجراءات القانونية التي تعتبر مضيعة للمال والجهد والوقت.

1. واوصت الدراسة بالاتي: يجب ان تكون هنالك دراسة لكل جوانب التمويل مثل (العمل والسلعة والمشروع والتدفقات ومصادر السداد والضمانات)، والاهتمام بأسس منح التمويل والشروط الفنية في التمويل وضماناته وذلك مما يعمل علي تقليل حجم التعثر بالبنك .

مما سبق يمكن القول بان الدراسات السابقه تناولت مشكلة الديون المتعثرة في البنوك السودانية وتعثر سداد المديونية واثره علي الجهاز المصرفي وطرق إيجاد الحلول لهذا التعثر. وكذلك أسس وطرق تقوية ضمانات التمويل المصرفي.

بينما كان الهدف الرئيسى من هذا الدراسة هو معرفة دور المخاطر فى العلاقة بين عناصر منح التمويل وكفاءة الاداء المالي للمصارف التجارية.

مبادئ التمويل المصرفي:

أولاً: تعريف وأنواع وأهمية التمويل المصرفي:

تعتبر البنوك التجارية من أهم مكونات الجهاز المصرفي من أكبر مؤسسات الوساطة المالية، وهي مؤسسات إئتمانية تتخصص في تلقي الودائع من الأفراد ومنح القروض ذات الأجل القصير والمتوسط.

وتعد البنوك التجارية من أقدم أنواع البنوك التي ظهرت في تاريخ للقطاعات الاقتصادية في الدول المختلفة أن لم تكن أهمها على الإطلاق. فالبنوك التجارية تعد من أهم المنظمات القادرة على تعبئة المدخرات واستغلالها في شكل قروض استثمارية، بالإضافة إلى مقدرتها على زيادة عرض النقود عن طريق خلق نقود الودائع.

مفهوم التمويل المصرفي:

عرف الإئتمان المصرفي بأنه عبارة عن عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة أجلة مساوية لها، وغالباً ما تكون هذه القيمة نقداً.

تطورها: ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حيث قام التجار والصياغ بقبول أموال المودعين بغرض المحافظة عليها من الضياع، وذلك مقابل إصدار شهادات إيداع رسمية. تدريجياً أصبح التجار والصياغ يقومون بمهمة تحويل الوائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر. بمرور الزمن ومنذ القرن الرابع عشر بدأ التجار والصاغة عملية منح القروض وذلك بالسماح لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف، أي سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم المودعة وقد نتج عن التوسع في عملية السحب على المكشوف إفلاس العديد من التجار والصاغة مما دفع عدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها، وتم إنشاء أول بنك حكومي في مدينة البندقية في عام 1587م، ثم تلاه بنك امستردام في عام 1606م، أما في امريكا فقد تم إنشاء عدة بنوك حكومية في الفترة ما بين 1781 – 1791م (نوال، 2003م، ص50).

مصادر التمويل واستخداماتها: مصادر التمويل في البنوك التجارية هي التزامات على البنك واجبة الدفع حالاً أو بعد حين، وتظهر في جانب الخصوم من قائمة المركز المالي للبنك، أما استخدامات الأموال فمن أصول أو موجودات البنك وتعكس الطريقة التي يستثمر بها البنك الأموال التي تكون تحت تصرفه، وتظهر في جانب الأصول في قائمة المركز المالي.

الموارد والخصوم: تنقسم موارد البنك إلى قسمين:

1. موارد ذاتية .

2. موار غير ذاتية.

الموارد الذاتية: تشمل الموارد الذاتية على:

1. رأس المال .
2. الإحتياطات.

رأس المال هو التزام قانوني على البنك بصفة شخصية اعتبارية قانونية مستقلة من قبل مالكي رأس المال.

يتكون رأس المال من رأس المال الإسمي ورأس المال المدفوع، ورأس المال الإسمي هو مجموعة رأس المال الكلي الذي صدر به قرار إنشاء البنك، ورأس المال المدفوع هو ما طالب به البنك ودفعه المساهمون فعلاً ولا يرد ثانية للمساهمين في حالة فشل البنك أو حله إلا بعد الوفاء بجميع ديون البنك.

قد يعادل رأس المال المدفوع رأس المال الإسمي أو يقل عنه فإذا كان رأس المال المدفوع أقل من رأس المال الإسمي يطلق على الجزء المتبقي من رأس المال الإسمي رأس المال غير المطلوب.

وينقسم رأس المال غير المطلوب إلى قسمين: قسم يستطيع مديرو البنك أن يطلبوه في أي وقت كلما إقتضى الأمر ويطلق عليه إسم رأس المال القابل للطلب، وقسم ثاني يسمى رأس المال الإحتياطي ويستطيع المديرون مطالبة المساهمين في حالة حل البنك فقط (سعيد، ص 58).

أنواع التمويل المصرفي: قسم الائتمان تقسيمات مختلفة وفقاً لأسس مختلفة فقد قسم على أساس القرض منه وحسب شخص المقترض وأخيراً نوع الضمان المقدم للدائن وحسب الجهة المقرضة.

(أ) على أساس الغرض من التمويل:

1. تمويل استثماري: وهو التمويل الذي تلجأ إليه المشروعات عادة من اجل الحصول على ما تحتاجه من رؤوس أموال ثابتة أراضي ومنشآت وتركيبات وتجهيزات فنية مختلفة.ولا تنحصر العمليات الاستثمارية في قطاع معين، فالاستثمار يشكل كل القطاعات، قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الخدمات وقطاع التجارة.

2. تمويل تجاري: هذا النوع من التمويل تستخدمه المشروعات لضمان تسييرها العادي ، والإدارة التي تستخدم للحصول على هذا النوع من الائتمان هي الكمبيالات السندات الإذنية.

3. تمويل استهلاكي: وهذا يعقده الأفراد من اجل تمويل احتياجاتهم من السلع المعمرة كالعربات والآثاثات المنزلية. ويعتبر التمويل الاستهلاكي هو أول ما عرف من أنواع التمويل (جمال، 1996م، ص 24).

(ب) على أساس الزمن:

1/ التمويل طويل الأجل: التمويل طويل الأجل هو ما تزيد مدته على خمس سنوات بصفة عامة، وهو يستهدف عامة تقديم الأموال اللازمة لتمويل احتياجات المشروعات إلى رؤوس أموال ثابتة.

2/ التمويل متوسط الأجل: هو التمويل الذي تتراوح مدته ما بين عام واحد وخمسة أعوام وهذا يستخدم عادة لتمويل احتياجات المشروعات من آلات زراعية ومستلزمات إنتاج أخرى وكذلك احتياجات الأفراد إلى سلع استهلاكية معمرة، وفي بعض الأحيان تقل هذه الفترة حيث تنحصر بين سنة وثلاثة سنوات.

3/ التمويل قصيرة الأجل: هو يهدف إلى تمويل العمليات الجارية وتكملة رأس المال الجاري للمشروعات التجارية وعادة تكون مدته لأقل سنة (حمرة، 2002م، ص 96).

(ج) حسب شخص المقترض:

1/ تمويل خاص: هو ما يعقده أشخاص القانون الخاص من أشخاص طبيعيين وأشخاص اعتباريين كالشركات والمؤسسات الخاصة، تتوقف قدرة الأشخاص على الحصول على التمويل على الثقة التي تتمتع بها لدى مانح التمويل وكذلك على الإيرادات المستقبلية التي ينتظر أن تحققها في المستقبل والتي ستدفع منها ديونها عندما يحين الأجل المحدود لذلك (حياة، 1999م، ص 38).

2/ تمويل عام: وهذا النوع من التمويل تعقده الأشخاص العامة كالدولة والولايات ومجالس الحكم المحلي المختلفة، وتعتمد قدرة الدولة على الحصول على التمويل على المقدرة المالية لأفراد المجتمع وبنوكه وشركاته وهم الذين يطلب منهم الاكتتاب في القرض العام وعلى الاستقرار السياسي الذي تتمتع به الحكومة وعلى وضعها المالي ، وأخيراً على مدى محافظتها على تسديد ما سبق أن عقدته من قروض من قبل.

(د) من حيث نوع الضمان المقدم للدائن:

1/ تمويل شخصي: في حالة التمويل الشخصي لا يقدم المقترض إلى المقرض أيه أموال ضماناً لتسديد دينه، ويكتفي الدائن بالوعد الذي قطعه على نفسه بتسديد الدين ثقته في تنفيذ هذا الوعد، ويلاحظ أن الكثير من التمويل الذي تمنحه البنوك التجارية هو تمويل شخصي أما البنوك السودانية فالضمان يأخذ شكلاً أخر ففيه لا ينظر إلى الشخص المقترض من حيث وضعه المالي وإنما ينظر إلى الشخص الذي يضمنه، حيث يلزم الشخص المقترض بإحضار شخص آخر يكون له حساب بأي بنك ويتم التأكد من ذلك عن طريق خطاب سري حتى تتوفر الثقة ويبرم العقد، وهذا النوع من أنواع الضمان تبلور بعد العمل بالبنوك الإسلامية التي لا تقرض بفوائد.

2/ تمويل عيني: فيه يقدم المقترض عيناً كان منقولاً أم لا عقارياً كضمان لتسديد دينه، ويهدف الدائنون وعلى رأسهم المصارف من وراء الرهن العيني الحصول على مبلغ القروض تحت كل الظروف إذا لم يكن الشخص المقترض رشيداً (محمدعبد الغفار، عبد السلام، 1989م، ص 130).

أهمية التمويل:

يختلف التمويل في البلدان النامية عنه في البلدان المتقدمة، فبينما نجد حجم المعاملات التجارية المبنية على التمويل في البلدان النامية صغيراً يكون العكس في الدول المتقدمة ففيها حجم المعاملات التمويلية أكبر حجماً، ولعل السبب راء هذا الاختلاف يكمن في عي الأفراد المتعاملين مع البنوك أو المصارف، فالوعي المصرفي في الدول النامية قليل جداً، وفي كثير من الأحيان لا يتجزأ الأشخاص في إيداع أموالهم بالمصارف بل يفضل منه الاحتفاظ بها في خزائن خاصة.

نخلص من هذا إلى أن العمليات الائتمانية تكون ضئيلة في دول العالم الثالث مما يؤدي إلى إخفاق الاستثمار وعدم تحقيق التنمية الاقتصادية، ولكي تخرج الدول النامية من هذه الدائرة لابد لها من التركيز على خلق الثقة بين المواطنين والمؤسسات المالية من جهة والمصارف والمؤسسات الدائنة من جهة أخرى، هذا لا يتحقق إلا بالاستقرار الاقتصادي الذي يتولد من الاستقرار السياسي.

إن منح التمويل المصرفي يعتمد على دراسة وتحليل معلومات وبيانات تاريخية ومالية يتم تحليلها وترجمتها إلى تقديرات وتوقعات مستقبلية تكشف عن مقدرة العميل أو عدم مقدرته على السداد في المستقبل، وكلما كان التمويل المصرفي الممنوح أطول من حيث الأجل فإن الدراسة التمويلية تكون أدق وأعمق، لا تنتمي العملية

التمويلية عند اتخاذ القرار بمنح التمويل المصرفي، بلا تمتد إلى ابعد من ذلك حيث يتابع البنك عملائه طوال سريان التسهيلات التمويلية بالمتابعة اللصيقة والتدقيق والتوجيه، فالعملية التمويلية لا تنهي عند منح التمويل المصرفي، بل تنهي عند استرداد البنك للتسهيلات التمويلية التي منحها لعملائه بالإضافة إلى الفوائد المستحقة عليها والمحددة مقدماً.

لا شك في أن اعتماد التمويل على الضمانات أو الإجراءات اللقانونية التي يمكن أن يتخذها البنك ضد العملاء الغير منتظمين في السداد دون بذل العناية والمتابعة الدقيقة للقرار التمويلي تقلل من الدور الذي يلعبه التمويل المصرفي في خدمة الاقتصاد القومي من توظيف ودوران الموارد المالية المتاحة في شرايين الاقتصاد القومي بكفاءة وفاعلية(محمدعبد الغفار، عبد السلام، 1989م، ص 130).

عناصر منح التمويل:

1/ عناصر المركز الائتماني للعميل:

يمكن تقسيم العناصر التي تشكل المركز التمويلي للعميل إلى الاتى:

أ/ مركز السيولة: من أهم العناصر التي تسهم في تحديد المركز التمويلي للعميل مركز السيولة، فإذا كان نشاط العميل طالب التسهيلات التمويلية يتمتع بمركز السيولة وبدرجة كافية تمكنه من سداد الالتزامات الجارية، فيكون هذا العميل في مركز أفضل أمام البنوك لمنح التمويل. ويتم قياس موقف أو مركز السيولة للعميل من خلال نسب السيولة المختلفة.

ب/ الأرباح والإيرادات المتوقعة الحالية: ترجع أهمية الأرباح والإيرادات المتوقعة في تحديد المركز التمويلي للعميل إلى الأهمية الكبيرة للربح ووظائفه التمويلية.

2/ الضمانات المقدمة:

تسهم الضمانات المقدمة من العميل طالب التمويلي المصرفي بدرجة لا يمكن إغفالها في تحديد المركز التمويلي له، وقد استقر العرف المصرفي على قيام البنوك بقبول الضمانات المقدمة من عملائها مقابل منحهم التمويل المصرفي، عادة تطلب البنوك من عملائها تقديم الضمانات وفي أحيان كثيرة أهمها:

- إذا كان نشاط العميل طالب التسهيلات يتخذ الطابع الفردي كشكل من أشكال الملكية وذلك يرجع إلى أن المنشآت الفردية غالباً ما تكون صغيرة الحجم وتتعرض لمخاطر بدرجة تفوق شكل المنشآت المنظمة إدارياً.
- عندما يكون مبلغ الائتمان المصرفي كبيراً تتردد البنك في منح عملائها التمويل المصرفي بدون ضمان عيني أو بالضمان الشخصي ويكون تقديم الضمانات الكبيرة في هذه الحالة مصدراً لاطمئنان البنك المتردد في الموافقة وذلك بالرغم من سلامة المركز التمويلي للعميل طالب التسهيلات بشكل عام.
- تطلب البنوك من عملائها في أحيان كثيرة تقديم ضمانات أكثر في حالة عدم إطمئنان البنك وعدم إقتناعه بالمركز المالي للعميل كمصدر تعويض للسداد في حالة عدم كفاية الأرصدة النقدية المتولدة من نشاط العميل للسداد.
- عند منح التمويل المصرفي المتوسط والطويل الأجل تزداد الحاجة لتقديم الضمانات وذلك لأن آجال التمويلي المصرفي تكون أطول ومن المحتمل أن يتراجع نشاط العميل المدين خلال هذه الفترة بصورة لا تسمح له بالسداد، حيث تكون هذه الضمانات كمصدر احتياطي تعويض للسداد إذا لزم الأمر وإذا أخطر البنك لذلك في المستقبل (فريد، 2000م، ص 51).

3/الكفاءة الشخصية: ويتم الاعتماد في الكفاءة الشخصية على سمعة العميل والثقة المتوفرة في العميل ومركزه الاجتماعي.

مفهوم وأهداف وأهمية وتقويم الأداء المالي:

تعريف الأداء لغةً: هو الفعل والعمل يقال أدى العمل إذ قضاه وعمله (إبراهيم، 1980م، ص 768).

تعريف الأداء اصطلاحاً: هو التنفيذ الفعلي لمراحل العمل ومستوى الكفاءة والجهد المبذول في ذلك التنفيذ (فلاح، مؤيد، 2000م، ص 221).

كما عرفه دكتور توفيق عبد المحسن: (يقصد بمفهوم الأداء المخرجات والأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها) (محمد، ت، ص 3).

مفهوم تقويم الأداء في اللغة: لقد اختلف الباحثون في المعنى المراد من كلمة تقويم فمنهم من عرفها بأنها الإصلاح وهناك من جعل التقويم بمعنى التثمين ونورد من هذه التعريفات الآتي:

1/ كلمة التقويم أصلها في اللغة قوم وتعني المحافظة والإصلاح ومنه قوله تعالى: (لَكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ)(سورة التوبة، الآية (36). أي المستقيم الذي لا زيغ فيه ولا ميل عن الحق، وقوله تعالى: (بِها كُتُبٌ قَيِّمَةٌ) (سورة البينة، الآية (3).

2/ التقويم يقال قَوّمَ المعوج عدله وأزال عوجه، قوم السلعة سعرها وثمنها (إبراهيم، 1980م، ص 768).

3/ التقويم هو تقسيم الأزمنة وحسابات الأوقات وما يتعلق بها. وتقويم البلدان: بيان طولها وعرضها وإخراج أراضيها، وتقويم النقوم في الاقتصاد: إعادتها إلى قيمتها الأصلية وتثبيتها (جبران، 1990م، ص 434.).

4/ التقويم – يقال قوم الشيء عدله وقوم الناتج جعل له قيمة (عبد الله، 1992م، ص 929).

5/ وكما تعني أيضاً الإصلاح والتعديل وإزالة الإعوجاج وتتميز اللغة العربية بذلك على غيرها من اللغات في مصطلح التقويم فهي لا تقف عند مجرد تقدير القيمة (رجاء، وأحمد ، 1996م، ص 17).

المفهوم الاصطلاحي لتقويم الأداء: يعرف بأنه "قياس كفاءة وجودة المنظمة في مجال تحقيق أهدافها العامة والقانونية، والاستفادة من هذه البيانات من خلال التحليل والدراسة لأغراض تحسين ورفع أداء المنظمة (عبد العزيز، 1999م، ص 87).

يشير أحد الباحثين (فالح، 1997م، ص28) إلى نقطة هامة في الأداء وهي أن أداء الفرد لا يقاس إلا بعد إنتهاء الفرد من أدائه وبالتالى فانه لن يكون أمام الإدارة أى فرصة لتغيير ما تم فعلاً وما قيمة وسائل الحكم على الأداء – المقاييس والتقديرات الموضوعة – وفي هذه الحالة يجيب نفس الباحث على انه يختلف اداء الفرد اذا علم مقدماً أن أداءه سيكون موضع حكم وتقدير عما اذا اعتقد بان اداءه لن يرجع أو يقومن مع انه من المستحيل تغير ما حدث فعلاً إلا أن تقويم أداء الفرد فى الماضي يبين طرق الحصول على أداء أفضل. كما يمكن بواسطته اتخاذ القرار الخاص بمكافاة او معاقبة المسئول (نظام الحوافز الإدارية الإيجابية).

تعريف وأهمية والحد من المخاطر الائتمانية للمصارف التجارية:

ماهية المخاطر: المخاطر في اللغة مشتقة من خ ط ر، وهذه الحروف أصلا لمعنيين أحدهما: القدر و المكان، والثاني إضطرب الحركة (أبن فارس، أبو الحسين، 1979م، ص199)، ويظهر ذلك من خلال المعاني التي استعملت فيها، منها ارتفاع القدر والمكان والشرف والمنزلة، يقال رجل خطير، أي له قدرة وأمره خطير، أي رفيع (ابن منظور الافريقي، أبو الفضل، جمال الدين، محمد بن مكرم، 1993م، ص137.) ومنه قول

رسول الله صلي الله عليه وسلم في حديث :"الا مشمر" للجنة ؟ فان الجنة لا خطر لها أي لا مثل لها (ابن ماجة القزويني، أبو عبد الله، محمد بن يزيد، 1998م، ص694) وكما تعني التبختر: يقال: خطر يخطر أذا تبختر، ومنه ماجا في الحديث. خرج ملكهم مرحب يخطر بسيفه" (أبو الحسين، مسلم بن الحجاج، 1999م، ص898) أي يهذه معجباً بنفسه متعرضا للمبارزة .

أنواع المخاطر:

مخطر الائتمان: المقصود بها: عدم دفع الفوائد ، أو الأقساط ، أو سداد مبلغ القرض في الأوقات المحددة لذلك (زياد رمضان، 2005م، ص322).

مخاطر السيولة: وهي عدم قدرة البنك على تلبية إلتزاماته تجاه الغير أو تمويل زيادة الأصول، وهو ما يؤدى إلى التأثير السلبي على ربحية البنك وخاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة (http://www.abb-bvb.be، 2007).

مخاطر سعر الفائدة : يقصد بها قابلية التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق ، وبصفة عامة تميل كل أسعار الفائدة السوقية إلى الارتفاع أو الانخفاض معا على المدى الطويل (http://www.abb-bvb.be، 2007).

مخاطر أسعار الصرف: تتمثل مخاطرة العملة في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف . وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الأصول والخصوم ذات العملات الأجنبية (http://www.abb-bvb.be، 2007).

المخاطر الإستراتيجية : وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة لغياب تخطيط إستراتيجي في البنك ، والإستراتيجية هي المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه في الآجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسة وإعتماداً على تحليل القوة الذاتية .

مخاطر رأس المال أو الوفاء بالإلتزامات: إن البنك يتحمل قدراً كبيراً من المخاطر الممكن أن يعجز عن الوفاء بالإلتزامات ويفشل ، ومن الناحية التشغيلية فإن فشل البنك يرجع إلي إن التدفقات النقدية الخاصة بمدفوعات خدمة الدين والقروض الجديدة ومبيعات الأصول تكون غير كافية لتلبية التدفقات الخارجة الملتزم بها البنك لمقابلة نفقات التشغيل وسحب الودائع والإستحقاقات الخاصة بإلتزامات الديون ، ويتسبب العجز في التدفقات النقدية في تحديد القيمة السوقية للبنك بأنها سالبة .

مخاطر السمعة: وتنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأى عام سلبي تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته البنكية عبر الإنترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الإستمرارية والإستجابة الفورية لإحتياجات ومتطلبات الزبائن ، وهو أمر لا يمكن تجنبه وذلك بتكثيف إهتمام البنك بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة للنشاطات البنكية الالكترونية (سمير،2005م، ص 127).

مخاطر التشغيل: توجد عادة أسباب تؤدي إلي تغير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك ، فبعض البنوك لا تمتلك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة ، وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفو البنك ، ويجب أن يستوعب أيضاً البنك السرقات التي تتم بواسطة الموظفين أو عملاء البنك (سمير،2005م، ص 127).

العوامل التي تؤدي إلى المخاطر: هنالك نوعين من العوامل التي تؤدي إلي المخاطر وهي:

أ. **العوامل الخارجية:** وتشمل التغيرات في الأوضاع الإقتصادية كإتجاه الإقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث إنهيار غير متوقع في أسواق المال، تغيرات في حركة السوق تترتب عليها آثار سلبية على الطـــرف المقابل .

ب. العوامل الداخلية: ضعف إدارة الإئتمان والإستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة ، أو لعدم التدريب الكـــافي، عدم توافر سياسة إئتمانية رشيدة، ضعف سياسات التسعير، ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليهـــا (محمد، 1995م، ص 154 –155).

تعريف أدارة المخاطر: أن إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل عامي لتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقيع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شنها إن تقلل أمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع ألي الحد ألادني (طارق، 2003، ص51.)". وعرفت بنها عملية قياسية وتقيم للمخاطر وتطوير استراتجيات لإدارتها. تتضمن هذه الإستراتجيات نقل المخطر إلي جهة أخرى وتجنبها وتقليل أثأرها السلبية وقبل بعض أو كل تبعاتها. وعرفت أدارة المخاطر المصرفية بأنها وحدة تحكم مركزية تسع لتنسيق مجهودات الإفراد والوحدات للاستفادة من الإمكانية المتاحة في سبيل الوصول لتفادي المخاطر المحتملة بأقل تكلفه في المال والجهد والوقت (أي معرفة المخطر وتحديد حجمها وأثرها واتخاذ القرار اللازم خياليها وأن رأس مال المصرف كافي لامتصاص المخاطر الكلية لتجنب الإعسار) (منشورات بنك التضامن الاسلامى، 2006، ص2). (بنك السودان المركزي، منشور رقم 2005/1م).

طبيعة المخاطر الإئتمانية : تعد المخاطر الإئتمانية من أهم المخاطر التي يتعرض لها المصرف في علاقته مع الممولين ، وتتعلق المخاطر الإئتمانية بالإحتمالات المحيطة بقدرة المدين على التسديد في الوقت المحدد للسداد وبالشروط المتفق عليها في العقد (محمد، 2002م).

وهي تلك المخاطر المتعلقة بعجز المقترض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقاً للتواريخ المحددة لـــذلك ، ويكون خطر الإئتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية عن عدم السداد ، أو تأجيل السداد ، وهنالك أنواع مختلفة من الأصول التي تتميز بإحتمال العجز عن السداد بها، وتمثل القروض أكبر هذه الأنواع ، فالتغيرات في الظروف الإقتصادية العامة، ومناخ التشغيل بالشركة يـــؤثر علـــى التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين ، فمن الصعب التنبؤ بهذه الظروف لذلك فان قدرة الفرد علي رد الـــدين تختلف وفقاً للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة الفرد.

إن مفهوم القرض أثبت في كثير من المرات أنه لا يوجد قرض بدون مخاطر، مهما كانت الضمانات المقدمـــة فالخطر ملتصق بالقرض ولا يفارقه ، والبنك يجب عليه دائما الحذر من أن لا يتمكن المـــدين مـــن الوفـــاء بإلتزامه . ومن أمثلة مخاطر الإئتمان أو القروض : مخاطر توقف المدين عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مـــع البنك، أو مخاطر التركز الائتماني ، أو فشل البنك في تحديد جودة الأصول وما يترتب على ذلك مـــن عـــدم تكوين المخصصات الكافية لتجنب تعرض أموال المودعين لخسائر غير محسوبة . هـــذا وتشـــمل المخـــاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات ، والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضـــمان أو الإعتمادات المستندية (سمير،2005م، ص 128).

المحور الرابع: إجراءات الدراسة الميدانية:

1- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك والمصارف العاملة في السودان والتي تهتم بالمخاطر وبتطوير الأداء المالي فيها، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من موظفي الحالة الدراسية ب(البنك الزراعي السوداني، بنك أمدرمان الوطني، بنك الاسرة) والذي يمثل مجتمع الدراسة الحالي، وتم عرض الاستبانة على عدد (6) من الدكاترة المتخصصين في هذا المجال وتم الأخذ بتعديلاتهم وتم توزيع عدد (65) إستبانة لمجتمع الدراسة وتم استرجاع عدد (60) استمارة بنسبة استرجاع بلغت (92)%.

2- وصف الاستبيان: أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان. وأحتوى الاستبيان على ثلاثة محاور (عناصر منح التمويل، مخاطر التمويل، كفاءة الأداء) وكل محور يضم (10) أسئلة.

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

أ- الأشكال البيانية. ب- التوزيع التكراري للإجابات. ج- النسب المئوية. د- معامل ارتباط بيرسون.

4-اختبار فرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاســتبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص

اختبار فروض الدراسة:

يتناول الباحث في هذا المبحث مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال المعلومات التي أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية وكذلك نتائج التحليل الاحصائى لاختبار الفروض. وفى ضوء مشكلة وأهداف الدراسة واستقراء الدراسات السابقة يمكن للباحث صياغة وفروض الدراسة وهى:

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين (الإلتزام بعناصر منح التمويل والمخاطر الإئتمانيه)

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين (الإلتزام بعناصر منح التمويل وكفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية)

الفرضية الثالثه: هنالك علاقة بين (الإلتزام بعناصر منح التمويل, المخاطر الإئتمانيه وكفاءة الأداء المالي)

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين (الإلتزام بعناصر منح التمويل والمخاطر الإئتمانيه):

ولإثبات هذه الفرضية يتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطى البسيط لتحليل العلاقة بين المتغير المستقل (الإلتزام بعناصر منح التمويل) والمتغير التابع ويمثله (المخاطر الائتمانية) وجاءت نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1): نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين (الإلتزام بعناصر منح التمويل والمخاطر الإئتمانيه)

	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار B	اختبار (T)	المعنوية	نتيجة العلاقة
العلاقة بين الإلتزام بعناصر منح التمويل والمخاطر الإئتمانيه	0.50	0.25	0.49	4.40	0.000	قبول

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي 2015م

يتضح من الجدول رقم (1):

1. هنالك ارتباط طردي بين (الإلتزام بعناصر منح التمويل والمخاطر الإئتمانيه) ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.50). وقيمة معامل الانحدار (0.49) وهى قيمة موجبة وهذه دلالة على وجود ارتباط طردي بين عناصر منح التمويل والمخاطر الائتمانية في المجتمع موضع الدراسة.
2. تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (1) إلى وجود تأثير للمتغير المستقل (عناصر منح التمويل) على المتغير التابع

(المخاطر الائتمانية) حيث بلغ معامل التحديد (25) % وهذه النتيجة تدل أن عناصر منح التمويل تؤثر على المخاطر الائتمانية بنسبة 25%.

3. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع (المخاطر الائتمانية) والمتغير المستقل (الإلتزام بعناصر منح التمويل) وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار (4.40) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. وعلية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين (الإلتزام بعناصر منح التمويل والمخاطر الإئتمانيه).

ومما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت: (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام بعناصر منح التمويل والمخاطر الإئتمانيه) يعتبر فرض مقبول.

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين (الإلتزام بعناصر منح التمويل وكفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية) ولإثبات هذه الفرضية يتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطى البسيط لتحليل العلاقة بين المتغير المستقل (الإلتزام بعناصر منح التمويل) والمتغير التابع ويمثله (كفاءة الأداء المالي) وجاءات نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2) نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين (عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية)

	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار B	اختبار (T)	المعنوية	نتيجة العلاقة
العلاقة بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية	0.49	0.24	0.59	4.33	0.000	قبول

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي 2015

يتضح من الجدول رقم (2):

1. هنالك ارتباط طردي بين (عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية)ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R وقيمة معامل الانحدار(B) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.49). وقيمة معامل الانحدار (0.59) وهى قيمة موجبة وهذه دلالة على وجود ارتباط طردي بين (عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية)في المجتمع موضع الدراسة.

2. تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (2) إلى وجود تأثير للمتغير المستقل (عناصر منح التمويل) على المتغير التابع (كفاءة الأداء المالي) حيث بلغ معامل التحديد (0.24) وهذه النتيجة تدل أن عناصر منح التمويل تؤثر على كفاءة الأداء المالي بنسبة 24%.% .

3. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع (كفاءة الأداء المالي) والمتغير المستقل (عناصر منح التمويل) وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار (4.33) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. وعلية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين(عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية).

ومما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت: (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية) يعتبر فرض مقبول.

الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين (عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء المالي في وجود المخاطر الائتمانية): ولإثبات هذه الفرضية يتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطى المتعدد لتحليل العلاقة بين المتغير المستقل

(عناصر منح التمويل) والمتغير المعدل ويمثله (المخاطر الائتمانية) والمتغير التابع (كفاءة الأداء) وجاءات نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3) نتائج التقدير باستخدام تحليل الانحدار المتعدد(*)

	قوة العلاقة قبل دخول متغير المخاطر الائتمانية			قوة العلاقة بعد دخول متغير المخاطر الائتمانية		
	قيمة R2	قيمة F	sig	قيمة R2	قيمة F	sig
العلاقة بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء المالي في وجود المخاطر الائتمانية	0.24	18.76	0.000	0.55	33.09	0.000

(*) النتائج بمستوى دلالة إحصائية (Sig.≤.000)

تشير نتائج التحليل في الجدول رقم (3) إلى وجود تغير واضح في قوة العلاقة بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء قبل دخول المتغير المعدل (المخاطر الائتمانية) وقوتها بعد دخول المتغير المعدل, ويتضح ذلك من خلال قيم كل من معامل التحديد (R2) وقيمة اختبار (F) وذلك على النحو التالي:

1/ بلغت قيمة معامل التحديد والذي يعكس قوة الأثر بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء قبل دخول المتغير (المخاطر الائتمانية) (24%) وارتفعت قيمته بعد دخول متغير المخاطر الائتمانية إلى (55%). كما ارتفعت قيمة اختبار F قبل دخول متغير المخاطر الائتمانية من (18.76) إلى (33.09).

ومما تقدم نستنتج أن هنالك علاقة بين الإلتزام بعناصر منح التمويل يحد من المخاطر الائتمانية ويزيد من كفاءة الأداء. يعتبر فرض مقبول .

النتائج:

1. يؤثر الإلتزام بعناصر منح التمويل في كفاءة الأداء المالى للمصارف من حيث زيادة الودائع والارباح وراس المال.
2. الإلتزام بعناصر التمويل له أثر كبير في الحد من المخاطر الإتمانية في المصارف.
3. مخاطر التمويل المصرفي يمكن تخفيضها الى المدي المقبول للمنشاة في حالة تحكمها في نوعية وكمية عناصر منح التمويل التى تحتاجها لكل عملية تمويل مصرفي.

التوصيات:

1. يجب على المصارف الحرص على الالتزام بعناصر منح التمويل لتاثيرها في كفاء الاداء المالى للمصارف.
2. على المصارف ان تعمل على الالتزام بعناصر منح التمويل للدور الذى تلعبه في الحد من المخاطر الإتمانية.
3. يجب أن تعمل المصارف على التحكم في نوعية وكمية عناصر منح التمويل والالتزام بها.

المراجع:

1. ندي عبد الماجد حامد خليل، (2001م – 2005م) إدارة مخاطر التمويل في المصارف التجارية السودانية، بحث لنيل درجة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2007م.
2. خالد عبد الله نصر، (2000م – 2002م) ، ضمانات التمويل المصرفي والاثار المترتبة عليه دراسة حالة بنك امدرمان الوطني، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2007م.
3. نوال حسين عباس، (2003م) المؤسسات المالية، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ص 50.
4. سعيد سيف النصر، (2000م) ، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص 58.
5. جمال زبدية، (1996م) ، أساسيات التسهيلات المصرفية، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع، ص 24.
6. حمرة محمود الزبيدي، (2002م) ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتمان، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع ص 96.
7. حياة شحاته، (1999م) مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، القاهرة: الطبعة الأولى، ص 38.
8. محمد سعيد سلطان، وعبد الغفار حنفي، و عبد السلام أبو قحف، (1989م) ، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص 130.
9. فريد راغب النجار، (2000م) ، إدارة الائتمان المصرفي والقروض المصرفية المتعثرة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، ص 51.
10. إبراهيم مصطفى، (1980م) ، المعجم الوسيط، القاهرة: مطابع دار المعارف، ص 768.

11.فلاح حسن حسين، ومؤيد عبد الرحمن الدوري، (2000م) ، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، عمان: دار وائل للنشر، ص 221.
12.محمد توفيق عبد المحسن، تقييم الأداء، بيروت: دار النهضة العربية، د. ت ، ص 3.
13.إبراهيم مصطفى، (1980م) ، المعجم الوسيط، القاهرة: مطابع دار المعارف، ص 768.
14.جبران مسعود، معجم الرائد، (بيروت، د. ت 1990م)، ص 434.
15.عبد الله البستاني، (1992م) ، البستان و معجم لغوي مطول، بيروت: مكتبة لبنان، ص 929.
16.رجاء حجيلان المطبري وأحمد عبد الله، (1996م) ، تقييم كفاءة الموظفين بين النظرية والتطبيق، القاهرة: مركز الكتاب للنشر، ص 17.
17.عبد العزيز مخيمر، (1999م) ، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ، ص 87
18.فالح حسن القيسي، (1997م) ، نظم الرقابة وأثرها على الاداء، مجلة الرقابة المالية، مجلة نصف سنوية، العدد الثلاثون، تونس: المجموعة العربية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، يونيو ، ص28.
19.أبن فارس، أبو الحسين أحمد، (1979م) ، معجم مقاييس اللغة، ط: 6م، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1399 هـ ، ج2، ص199.
20.ابن منظور الافريقي، أبو الفضل، جمال الدين، محمد بن مكرم، لسان العرب، التاريخ العربي، بيروت، 1413 هـ، 1993م، ج4، ص137.
21.ابن ماجة القزويني، أبو عبد الله، محمد بن يزيد،(1998م) سنن أبن ماجة، ط1، بيروت، كتاب (37) الزهد، باب (39) صفحة الجنة، حديث رقم 4332، 1418هـ ، ج5، ص694.
22.مسلم، أبو الحسين، مسلم بن الحجاج، (1999م) صحيح مسلم، ط1، دار الارقم، بيروت، رقم الحديث (131/4701)، 1419هـ ، ص898.
23.طارق عبد العال حماد، (2003م) إدارة المخاطر (إفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، القاهرة، ص51.
24.منشورات بنك التضامن الاسلامى ، إدارة المخاطر 2006ص2.
25.بنك السودان المركزي، منشورات المؤسسات والنظم، منشور رقم 2005/1م.
26..محمد العلي القري، (2002م) ورقة عمل عن المخاطر المالية في التمويل المصرفي الاسلامي ، الخرطوم ، تنظيم المعهد العالي للدراسات المصرفية.
27.زياد رمضان ، (2005م) ، مبادي الاستثمار المالي والحقيقي، عمان: دار وائل للنشر، ص322 .
28. http://www.abb-bvb.be Consulté le 20/02/2007
29.سمير الخطيب، سمير الخطيب ، (2005م) قياس وادارة مخاطر البنوك، (الاسكندرية : منشاة المصارف للنشر، ص 127.
30.محمد كمال خليل الحمزاوي، (1995م) ، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الإسكندرية، منشأة المصارف، ص 154 – 155 .